A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/73
S/21065
2 January 1990
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
UNISA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية
الحالة في الشرق الاوسط
قضية فلسطين
الآثار المترتبة على إطالة النزاع المسلح بين إيران والعراق
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩
وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم
لعمان لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نص البيان الختامي وإعلان مسقط اللذين اعتمدتهما الدورة العاشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة مسقط ، سلطنة عمان ، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ (انظر المرفقين) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود المعنونة "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" ، و "قضية فلسطين" ، و "الحالة في الشرق الأوسط" و "الآثار المترتبة على إطالة النزاع المسلح بين إيران والعراق" ، و "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي" ، و "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" ، و "تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية" ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سالم بن محمد الخصيبي
السفير
الممثل الدائم

المرفق الاول

البيان الختامي للدورة العاشرة للمجلس الاعلى
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
المعقودة ، في مسقط ، سلطنة عمان - في الفترة
من ١٩ إلى ٢٢ جمادي الاولى ١٤١٠ هـ الموافق
١٨ إلى ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ م

تلبية لدعوة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ، تم بعون الله ورعايته عقد الدورة العاشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة مسقط في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ جمادي الاولى ١٤١٠ هـ الموافق ١٨ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٨٩ م ، بحضور أصحاب الجلالة والسمو :

صاحب السمو السيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ؛

صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين ؛

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ؛

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ؛

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، أمير دولة قطر ؛

صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، أمير الكويت .

وقد تدارس المجلس الاعلى تطور مسيرة المجلس بكل جوانبها ، ووسائل دعمها وفق الاهداف التي جسدها النظام الاساسي ، الوضع الامني في المنطقة في ضوء مراحل الاتصالات حول تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الوضع في الاراضي العربية المحتلة وأبعاد الانتفاضة الفلسطينية ، الوضع في لبنان ومساعي اللجنة الثلاثية واتفاق الطائف ، التطورات العالمية والتغييرات التي تشهدها أوروبا ، والوضع الدولي بعد قمة مالطا .

مسيرة المجلس :

إن المجلس ، من متابعته لمسيرة التعاون ومتطلبات العمل الجماعي ومستذكرا المبادئ والاهداف التي جاءت في النظام الاساسي للمجلس ، وتأكيدا لما جاء في إعلان الرياض ١٩٨٧ م وإعلان المنامة ١٩٨٨ م لا سيما في تكشيف المشروعات المشتركة ،

وبعد الاطلاع على توصيات المجلس الوزاري حول مراحل تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية ، وتأكيدا لتصميم المجلس الأعلى على مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذ ما تبقى من الاتفاقية الاقتصادية والتوصل إلى سوق خليجية موحدة يقرر ما يلي :

- الموافقة على قواعد الاستثناء من الاعفاء من الرسوم الجمركية بموجب المادة الرابعة والعشرين ؛

- الموافقة على ما جاء في توصية المجلس الوزاري حول التعرفة الجمركية الموحدة ؛

- الموافقة على ما جاء في توصية المجلس الوزاري حول آلية العمل المشترك .

ويؤكد المجلس مجددا تصميمه على تنفيذ ما تبقى من الاتفاقية الاقتصادية من أجل التوصل إلى سوق خليجية موحدة .

التعاون الأمني :

إيمانا من المجلس بأهمية التعاون العسكري والأمني بين الدول الاعضاء من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها ، ورغبة في تحقيق المزيد من خطوات التنسيق والتكامل في هذا المجال ، فقد أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع في بناء القوة الذاتية وفق التصور المشترك على أساس وثيقة السياسة الدفاعية .

مفاوضات السلام بين العراق وإيران :

ناقش المجلس تطور المفاوضات بين البلدين في ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ م ، ويعبر المجلس عن تقديره للجهود التي يقوم بها السكرتير العام خافيير بيريز دي كوييار وممثله السيد جان إلياسون في مساعيهما لتذليل ما يعترض هذه المفاوضات ، ويؤكد المجلس تأييده لهذه الجهود الهادفة إلى تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة للنزاع تؤدي إلى استتباب الأمن والسلم في المنطقة معربا عن اقتناعه

بنجاح هذه المهمة بما يتوفر لدى الطرفين من مؤشرات ايجابية تدل بوضوح على رغبتهما في اقرار السلام ، وبدء مرحلة من العلاقات الطبيعية بينهما يسودها الاحترام المتبادل .

ويدعو المجلس ، مجلس الامن وبصفة خاصة الدول الدائمة العضوية ، دعم هذه المساعي ومؤازرتها بكل الوسائل المتاحة بما فيها المفاوضات المباشرة باشراف السكرتير العام للامم المتحدة واطلاق سراح أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم بدون ابطاء إنهاء لمعاناتهم ومعاناة أسرهم وبما يحقق للطرفين منافع ومصالح متوازنة تسهم في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) .

كما يناشد المجلس المجتمع الدولي لبذل المزيد من الجهد من أجل التوصل إلى سلام عادل يراعي الحقوق المشروعة لجميع الاطراف .

الوضع العربي الراهن :

استعرض المجلس الوضع العربي الراهن ، مستذكرا قرارات القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء حول الانتفاضة ودعمها ، ونضال شعب فلسطين وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه . ويشيد المجلس بالانتفاضة الباسلة ويقدر التضحيات التي يتحملها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، مؤكدا مساندة دول المجلس وتأييدها للانتفاضة الباسلة في تحقيق أهدافها ، ويناشد المجلس المجتمع الدولي مؤازرة الانتفاضة وفضح أساليب البطش والارهاب الاسرائيلي ومعارضة الاجراءات القمعية التي تمارسها ضد أبناء شعب فلسطين في الاراضي المحتلة ، ووقف أعمال التعسف من تهجير وهدم للمنازل والتي تتنافى ومبادئ حقوق الانسان وتتعارض مع أبسط الاعراف والمواثيق الدولية .

كما يجدد المجلس تأييده عقد مؤتمر دولي يتم في إطار الامم المتحدة تشارك فيه جميع الاطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، من أجل التوصل الى حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية .

الوضع في لبنان

ان المجلس الاعلى ، وقد استمع الى شرح من خادم الحرمين الشريفين حول اتفاق الطائف ، ومساعي اللجنة الثلاثية العربية العليا ، والاتصالات التي تجريها ، ليعرب عن تقديره للدور البارز الذي قامت به اللجنة ، من أجل التوصل الى اتفاق الطائف ،

مجددا دعمه لأعمال اللجنة الثلاثية العليا معربا عن تقديره لجهود خادم الحرمين الشريفين وجلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد ، ومؤكدا استعداده للاسهام في دعم اتصالاتها وجهودها ، ليؤكد من جديد تأييده للرئيس الياس الهراوي ، رئيس الجمهورية اللبنانية ولحكومة الوفاق الوطني ، وللمبادئ التي جاءت في اتفاق الطائف ، لكي تتحقق وحدة لبنان وسلامة أراضيه والحفاظ على وحدة ترابه الوطني ، ويهيب المجلس بالمجتمع الدولي بالاستمرار في تأييد اتفاق الطائف ، ودعم جهود اللجنة الثلاثية العربية العليا ، ودعم الشرعية اللبنانية بقوة ووضوح ، واحترام ما يفرضه الاعتراف بالشرعية في تعامله مع الدولة اللبنانية .

ويهيب المجلس أيضا بجميع الفرقاء اللبنانيين أن يتحلوا بضبط النفس وأن يعالجوا الأمور في هذه المرحلة الدقيقة بالحكمة والتروي بما يتماشى مع اتفاق الطائف وفي اطار الشرعية وذلك كقاعدة أساسية لحل المشكلات القائمة وتذليل العقبات الراهنة وصولا الى ضمان وحدة لبنان أرضا وشعبا وتكريس حريته وسيادته واستقلاله .

المتغيرات الدولية

ويتابع المجلس باهتمام بالغ التطورات والاحداث التي يشهدها العالم ، ويدعو الى اتخاذ الخطوات التي تؤدي الى إنهاء التوتر والى إزالة أسباب الانقسام في العالم ويعرب عن أمله بأن تؤدي هذه التطورات الى تفاهم دولي لإيجاد حلول عادلة للصراعات الاقليمية وبصفة خاصة قضايا الشرق الأوسط .

كما يعرب المجلس عن أمله بأن يشهد العالم تعاونا اقتصاديا أوثق قائما على المصالح المتبادلة ويدعم برامج التنمية الاقتصادية في الدولة النامية .

المفاوضات مع المجموعة الأوروبية

أبدى المجلس الأعلى ارتياحه لاستكمال اجراءات المصادقة على اتفاقية التعاون بين دول المجلس والجماعة الأوروبية والتي ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من يناير ١٩٩٠ م .

واستذكر المجلس الأعلى بهذه المناسبة قراره في قمة البحرين بتفويض المجلس الوزاري بالدخول في المفاوضات التجارية الرسمية مع الجماعة الأوروبية وأعرب عن أمله في أن يتمكن الجانبان من الوصول الى اتفاق تجاري متوازن يسهم في تحسين وتحرير التبادل التجاري بينهما ويستجيب لمتطلبات التنمية في دول المجلس .

والمجلس الأعلى إذ يرحب بعقد الاجتماع الأول للمجلس الوزاري المشترك في سلطنة عمان في مارس ١٩٩٠ م يعرب عن أمله بأن تشهد العلاقات بين دول المجلس والجماعة الأوروبية في ظل هذه الاتفاقية تطورا ايجابيا ينسجم مع أهمية العلاقات وطبيعة المصالح المتبادلة للجانبين .

ويعبر المجلس عن تقديره لمبادرة الرئيس فرانسوا ميتران بالدعوة لاستئناف الحوار العربي الأوروبي ويأمل أن تسفر اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية والأوروبية عن نتائج ايجابية لصالح الطرفين .

وقد أعرب قادة دول المجلس عن التقدير العظيم والامتنان العميق لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد ، لما أحيطوا به من حسن الاستقبال وكرم الضيافة ، وللترتيبات الممتازة التي اتخذت لتأمين الراحة ، وتحقيق النجاح .

ويشيد قادة دول المجلس بمبادرة جلالة السلطان في تكريم مواطني دول المجلس الذين أسدوا خدمات بارزة لمجتمعاتهم ودولهم . ويؤكدون على دور هذه البادرة في تعميق التلاحم والترابط بين مواطني دوله .

ويتطلع المجلس الى لقائه في دورته الحادية عشرة في دولة قطر في شهر ديسمبر القادم ، تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر .

المرفق الثاني

إعلان مسقط الذي اعتمدته الدورة العاشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على الساحة الدولية بكل أبعادها منذ انعقاد القمة التاسعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دولة البحرين ، فرضت على دول العالم أن تطور سياساتها القائمة في التعامل بين الدول وأن تسلك نهجا جديدا يستند على رحابة الأفق والتبادل الأوسع مع احتفاظ كل دولة كبيرها وصغيرها بهويتها الوطنية .

إن هذا المناخ الجديد الذي يعيشه العالم اليوم يستوجب من الجميع تقوية أسس التعاون بدلا من المواجهة والصراع الذي لم تجن منه البشرية إلا الخراب والدمار .

لقد أسهمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بكثير من الأعمال الخيرة البناءة داخل الأسرة العربية والاسلامية وعلى الصعيد الدولي بشكل عام وأعطت النموذج الجيد للعمل الاخوي المشترك في اطار السيادة الوطنية . وقد حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن تسهم قمتهم العاشرة في دعم وتشجيع روح السلام والتفاهم التي تسود العالم اليوم ، وتجسيدا لأواصر الاخوة والعقيدة والمصير المشترك فيما بين دول مجلس التعاون ، وترسيخا لمفهوم التعاون الحقيقي الذي يرتفع بناؤه بثبات وعلى كل المستويات ، وتثبيتا للمصالح المشتركة لشعوبها في بناء علاقات متميزة ، يعلن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون ما يلي :

أولا : تأكيد مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية وشرعية تلتزم بها دول المجلس في تعاملها الدولي وذلك انسجاما مع مبادئ الدين الاسلامي الحنيف والقوانين والأعراف الدولية .

ثانيا : تأكيد الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية كقاعدة أساسية يجب تدعيمها .

ثالثا : اعتماد الحوار والتفاوض كوسيلة فعالة لفض النزاعات بين الدول تمشيا مع مبادئ التعايش السلمي التي أعلنتها الأمم المتحدة وأقرتها القوانين الدولية .

رابعا : دعم العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية باعتبارها بيت العرب الذي يجتمع العرب تحت سقفه لتحقيق أهداف الاستقرار والنماء لأمتهم ومد يد الصداقة والتعاون لجميع الأمم المحبة للخير والعدل والسلام .

خامسا : اعتبار مبدأ التعايش السلمي بين الدول حجر الزاوية في تحقيق السلام والأمن العالميين ، واستثمار الوفاق الذي يسود المناخ الدولي ضمن قاعدة التعايش السلمي بين الأمم حتى يتجه الانسان بكل طاقاته لمعالجة مشاكله وخاصة الفقر والجهل والمرض والتلوث البيئي .

سادسا : دفع الجهود الرامية الي تثبيت السلام بين العراق وايران ، والاستمرار في دعم المساعي الحثيثة لحل الأزمة اللبنانية على أساس من الشرعية والوحدة الوطنية ، والتأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

سابعا : الاشادة بسياسة الوفاق القائمة بين القوتين العظميين والدعوة الى تطويرها لتحقيق المزيد من الانجازات على الساحة الدولية والاشادة بالوفاق المتنامي بين الدول الأوروبية بما يؤدي الى ازالة أسباب المواجهة والخلافات في القارة الأوروبية مما يسهم في استتباب الأمن والسلام في العالم .

- - - - -